الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 03 مارس 2016

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

لتمويل مشروع التعليم العالي من أجل التشغيلية

(2016 / 17)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 31 / 03 / 2016

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاقية القرض**

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

نائب الرئيس: طـــــارق فتيتـــي

مقرر اللجنة: شكيـــب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: المنجي الرحوي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 08 أفريل 2016
جلسة اللجنة: 25 ماي و30 جوان 2016 القرار: الموافقة بأغلبية الحاضرين (6 مع و2 ضد و1 محتفظ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 30 جوان 2016 **رئيس اللجنة** : إياد الدهماني **المقررة:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

دأبت البلاد التونسية على مدى سنوات على تدعيم قطاع التعليم العالي وخصّته بنسبة هامة من موارد ميزانية الدولة، وعلى الرغم من ذلك مازال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يشكو جملة من الصعوبات على غرار ارتفاع نسبة بطالة أصحاب الشهادات العليا نظرا للتباين بين المؤهلات البشرية المتوفرة ومتطلبات سوق الشغل.

كما بذلت تونس جهودا دؤوبة من أجل مطابقة المعايير الدولية وخاصة من خلال اعتماد نظام إجازة ـ ماجستير ـ دكتوراه وتنويع خيارات التكوين وخاصة فيما يتعلق بفجوات النمو وتحسين جودة التكوين من خلال توفير اعتمادات ذات طابع تنافسي وملائمة المهارات لاحتياجات السوق من خلال الاشهاد لمهارات الطلبة والمدرسين وتوجيه الطلبة نحو المسارات الدراسية ذات البناء المشترك مع المهنيين، وتوجيه البحث والتجديد قصد تثمين أفضل واستغلاله من أجل التنمية وتطوير ثقافة بعث المشاريع على جميع المستويات من أجل تشجيع الخريجين على خلق الأعمال.

وقد تم إقرار استراتيجية من أجل دعم فرص العمل لدى الطلبة، تتمثل فى توجيه هؤلاء نحو مسارات تعليم ذات طابع مهني (إجازة وماجستير مهني) وإنشاء هياكل وصل على غرار المراصد في الجامعات ومراكز المسارات المهنية واشهاد الكفاءات وخلايا المساعدة على الادماج فضلا على تعميم أقسام ومصالح التربص في المؤسسات .

أما فيما يخص الحوكمة، فقد قامت تونس وفي إطار القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتعلق بالتعليم العالي بدعم تمكين المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث من الاستقلالية، كما تم بمقتضى هذا القانون إنشاء وتفعيل نظام لضمان الجودة سواء داخليا أو خارجيا، إضافة إلى وضع اعتمادات تنافسية بين المؤسسات تمنح لدعم الاعتناء وتحسين جودة الخدمات التعليمية وكذلك التصرف في الجانب البيداغوجي والإداري.

وسعيا إلى تذليل الصعوبات التي تعترض هذا القطاع والحرص على مزيد تعزيزه تم إدراج مسألة إصلاح قطاع التعليم العالي وتطويره بهدف الرفع من جودة خريجيه ضمن المخطّط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2016 ـ 2020.

وتتلخص الأهداف العامة في :

- تحسين جودة التكوين الجامعي،
- دعم تشغيلية الخريجين،
- دعم البحث والتجديد،
- دعم الحوكمة وتحسين التصرف في الموارد،
- إعادة النظر في خارطة توزيع الجامعات بغية توازن أفضل بين الجهات ودعم تكوين المكونين.

وفي هذا الإطار تم بتاريخ 3 مارس 2016 إبرام اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير قصد تمويل مشروع التعليم العالي من أجل دعم التشغيلية بمبلغ قدره 64.3 مليون أورو أي ما يعادل قرابة 140 مليون دينار.

أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تدعيم قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي وتعزيز القدرة على التصرف في القطاع عن طريق دعم الحوكمة واستقلالية مؤسسات التعميم العالي.

ويساند المشروع الأهداف المرتبطة بتدعيم الكفاءات والقدرات من أجل تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي بما فيها القدرة على بعث المؤسسات ومزيد تكييف التعليم العالي للمتطلبات المحلية والجهوية والعالمية مع الأخذ بعين الاعتبار الطلب الاجتماعي ومتطلبات السوق.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في زيادة نجاعة القطاع من خلال تحسين جودة التكوين ونجاعته ومن خلال تحسين الحوكمة، إضافة إلى تمويل قائم على القدرة على الأداء مع إعادة إدماج عقود البرامج وتعميم التمويلات التنافسية كوسيلة تمويل ذات أولوية يتوجب على هذه الأخيرة الأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية واعتماد مبدأ التفرقة الايجابية الذي تم اختياره سنــة 2012 .

عناصر المشروع:

يضم المشروع مكونين أساسيين يهدفان إلى تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي من أجل ضمان إدماجهم في سوق الشغل وتدعيم القدرة على التصرف في مجال التعليم العالي.

ويرتبط هذان المكونان ببعضهما ويقومان أساسا على التكامل فيما بينهما ليكون المشروع أكثر جدوى. وتتطلب البرامج التي تهدف إلى تحسين التشغيلية نظام تعليم عال حديث ومؤسسات تعليم عال مرتبطة بسوق الشغل، من ناحية أخرى وعلى سبيل المثال تعتبر الاستقلالية والحوكمة احدى أهم الشروط من أجل التطور نحو الية تمويل قائمة على الأداء (Financement basé sur la performance) كما تم تصورها في المشروع.

1) المكون الأوّل: تدعيم قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي (100 م.د)

يهدف هذا المكون الى تحسين قابلية تشغيلية خريجي المستقبل من خلال مساندة الإجراءات الخاصة بالعرض قصد مزيد ربطه بكفاءات المتخرجين على مستوى سوق الشغل وذلك بفضل جملة من الإجراءات التحفيزية التي تهدف الى مساندة البرامج التي تساعد مؤسسات التعليم العالي لتكون أكثر ارتباطا بسوق الشغل وتركيز ثقافة بعث المؤسسات وذلك عبر التمويلات التنافسية التي تم تطويرها في إطار المشروع الثاني لدعم إصلاح التعليم العالي " برنامج دعم الجودة "، وإجراءات تنظيمية تهدف إلى مساندة الأنشطة التي تساهم في تدعيم الترابط بين الجامعات ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي وتوفير المعطيات حول سوق الشغل وخدمات التوجيه المهني للطلبة.

2) المكون الثاني: تعزيز منظومة التصرف في التعليم العالي (40 م.د):

يضم هذا المكون مجموعة من الحوافـز والإجـراءات لتعزيز التعليـم العالـي وخاصة تعزيز استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث ودواوين الخدمات الجامعية للتحول الى نظام أساسي للتصرف، وتحسين المساءلة عبر إعادة تنشيط هياكل ضمان الجودة الداخلية (لجان الجودة) وإنشاء هيئة وطنية مستقلة لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والاعتماد / المصادقة (من خلال دمج الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد والهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي) والاعتماد/المصادقة (خاصة بالنسبة للتكوين ذي البعد المهني)، وتحسين القدرة على التصرف وتطوير اليات القيادة نحو القدرة على الأداء في قطاع التعليم العالي من خلال تنشيط التعاقد واعتماد منهج يعتمد البرامج وإرساء نظام معلومات متكامل وتطوير آليات تمويل تقوم على القدرة على الأداء.

الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض: 64.3 مليون اورو
- فترة الإمهال: 5 سنوات
- نسبة الفائدة: متغيرة وتبلغ حاليا 1.4 %
- فترة السداد: 27 سنة
- عمولة الافتتاح: 0.25 %
- عمولة التعهد: 0.25 %

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 25 ماي 2016 للنظر في مشروع هذا القانون على ضوء ما ورد بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق.

وخلال النقاش، أكّد النواب أنّ المعطيات الواردة بوثيقة شرح الأسباب غير كافية للبت في مشروع هذا القانون، كما أن نص الاتفاقية باللغة الانقليزية، وطلبوا الاستماع إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي مع مدّ اللجنة بنص الاتفاقية باللغة العربية وبدراسة الجدوى والمردودية للمشروع.

وبتاريخ 30 جوان 2016، تداولت اللجنة من جديد في مشروع هذا القانون، وباعتبار أهميته واستحثاث المصادقة عليه في أقرب الآجال وبالنظر إلى رزنامة أعمال لجنة المالية والتخطيط والتنمية، ارتأت اللجنة العدول عن جلسة الاستماع إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتقدمت بالاقتراحات والتوصيات التالية:

ثالثا ـ التوصيات:

- مدّ المجلس بنص الاتفاقية باللغة العربية وبدراسات الجدوى والمردودية للمشروع الممول،
- الإحالة مستقبلا لمشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات قروض لتمويل مشاريع قطاعية على اللجان المعنية بالقطاع،
- العمل على تدعيم قابلية المعطلين على العمل الحاصلين على شهائد العليا والذين طالت بطالتهم للاندماج في سوق الشغل.

رابعا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر**
إياد الدهماني	شكيب باني